فادي عزّو[1]| Fadi Azo

سورية

تاريخ حديث

A History of Modern Syria

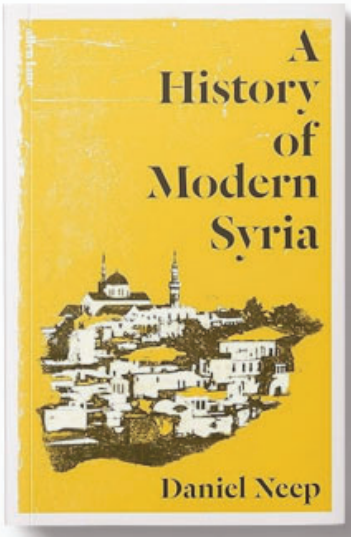

العنوان:

سورية: تاريخ حديث

A History of Modern Syria

المؤلف: دانيال نيب (Daniel Neep)

اللغة: الإنجليزية

الناشر: New York/ London: Penguin (2026)

عدد الصفحات: 704

(1) باحث سوري. تتركز اهتماماته في دراسات العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

fadi.azzo@hotmail.com

مقدمة

يأتي إصدار الكتاب في سياق محطة مفصلية من تاريخ سورية، وهو أول عمل أكاديمي ينجزه مختصٌ بالشأن السوري، بعد التحرير من نظام الأسد. يغطي الكتاب مرحلة تربو على قرنين (1800-2025)، وهو مقسّم زمنيًا سياسيًا منذ الحكم العثماني، ثم الانتداب الفرنسي، ثم حقبة الليبرالية الوطنية، فالانقلابات العسكرية، ثم حكم الحزب الواحد ممثلًا بحزب البعث ثم حكم نظام عائلة الأسد باسم البعث (الأب والابن)، وصولًا إلى الثورة السورية، ثم سقوط النظام. والدافع وراء تأليف الكتاب، بحسب الكاتب، ملاحظتُه أن تاريخ سورية قد كُتب سابقًا من منظور فاعلية القوى الخارجية في المشهد السوري، بدايةً من الاتفاق الفرنسي-البريطاني في سايكس بيكو، مرورًا بالاستقطاب الأميركي-السوفياتي خلال الحرب الباردة، والصراع الإقليمي المرافق له بين مصر والعراق. لقد عولج تاريخ سورية سابقًا من خلال معادلة "الصراع على سورية"، وتغييب العامل السوري الداخلي، ودُرست سورية باعتبارها صنيعة استعمارية، الأمر الذي يرفضه الكاتب. مع ذلك، فإن الكاتب لا ينكر أهمية العامل الخارجي في فهم التاريخ السوري، فسورية في النهاية جزءٌ من مشهد إقليمي وعالمي أوسع.

أحد الأسس النظرية التي اعتمدها الكاتب، في مقاربته تاريخ سورية الحديث، يتمثل بالنظرية البنائية في علم الاجتماع، ما يتجلّى من خلال رفضه المقاربات السكونية والجوهرانية في فهم المسألة الطائفية، وتأكيده أن الطوائف والإثنيات بنيات اجتماعية، وأن الهويات نتاج للتفاعلات السياسية، ولا يجوز تفسيرها ضمن شرطها الدوغمائي المسبق. ويعتمد الكاتب على الأرشيفين الفرنسي والبريطاني، والمراجعات الأكاديمية الصادرة حول المرحلة العثمانية، إضافةً إلى اعتماده على ما أنتجه السوريون أنفسهم باللغة العربية، من مذكّرات وسِيَر ذاتية لسياسيين وقادة، وأطروحات فلسفية، وصحف ومجلات، وأفلام ومسلسلات.

سورية في العهد العثماني

شهد التاريخ العثماني، بحسب الكاتب، البذور الأولى لنشأة الهوية السورية، لذلك كانت العودة إلى هذا التاريخ ضروريةً لتفكيك أسطورة الأصل الاستعماري لسورية. ويذكر الكاتب أن الاسم المتداول للمنطقة محليًا هو "بلاد الشام"، وأما اسم "سورية" فهو تسمية حديثة نسبيًا، وقد أطلقتها الدولة العثمانية بدايةً على ولاية دمشق، في القرن التاسع عشر (مرحلة الإصلاحات). وقد شاعت التسمية بتأثير من الرحّالة والدبلوماسيين الغربيين الذين استخدموا هذه التسمية، إحياءً للاسم اللاتيني واليوناني القديم، عندما كانت المنطقة مستعمرة رومانية. يرى الكاتب أن تبنّي الإدارة العثمانية التسمية الغربية يعكس مدى تأثير الغرب المبكر في تشكيل الجغرافيا السياسية لسورية والمنطقة عامةً (ص 55).

مع سياسات التتريك واضطهاد العُروبيين، ترسّخت أكثر فأكثر السرديّة التي تأسست عليها سورية لاحقًا، باعتبارها كيانًا عربيًا يتمايز من الهوية التركية التي حاول الاتحاديون فرضها، ما ظهر ذلك جليًّا بإعلان المؤتمر السوري العام استقلال "المملكة العربية السورية" في 8 آذار/ مارس 1920، وتعيين فيصل بن الحسين ملكًا عليها. بحسب هذا السردية، فإن سورية ككيان سياسي تدين في نشأتها للعروبة، وهي عامل أساس في منحها شرعية الانفصال عن الحكم العثماني وشرعنة وجودها الخاص، بوصفها دولةً مستقلةً. ويلاحظ الكاتب أن مفهوم الهوية يختلف آنذاك عن مدلوله الحديث، فقد كانت تعني "نتاجًا لثقافة مشتركة، وليست أصلًا جينيًا"(ص 3). يستشهد الكاتب للتدليل على ذلك بعدة أمثلة، ومنها تحول فروع من قبيلة "عدوان" العربية في الجزيرة السورية إلى الهوية الكردية، بفعل مجاورتهم قبائل الكرد، ولم يكن هناك تمايز واضح بين العرب والكرد، وقد كانت العلاقة بينهما متداخلة، وهي "أشبه بحدود غير مرسومة" (ص 50). في مثال آخر، يذكر الكاتب التداخل الهوياتي في تبنّي الدروز، بعد هجرتهم إلى جبل حوران، عادات سكان الجبل من البدو وتقاليدهم (ص 36).

يُلاحَظ هنا أن الكاتب يؤكد ما سبقه إليه عدد من مختصي دراسات الشرق الأوسط، بخاصة دراسات أسامة مقدسي التي تنتهي إلى أن المنطقة (سورية الحديثة في السياق) شهدت نمطًا من العيش المشترك وتداخل الهويات، إلى أن جاء الاستعمار الغربي، بعدّته المعرفية الاستعمارية (الاستشراقية)، محولًا هذا التداخل إلى كتل صلبة متماسكة محددة المظاهر، وهي تركز على عوامل التمايز والاختلاف والتضاد بين الهويات والولاءات الثقافية الجماعتية، ما خلق أوضاع الاصطدام الطائفي والإثني لاحقًا.

سورية بما هي بلد فسيفسائي في الخطاب الكولونيالي الفرنسي

لفهم تجربة الانتداب الفرنسي في سورية، يُعرّج الكاتب أولًا على التجربة الاستعمارية الفرنسية لدول المغرب العربي. فمن أهم ركائز السياسة الاستعمارية، بحسب الكاتب، مقاربة العرب والبربر (الأمازيغ)، باعتبارهم مجموعات عرقية متمايزة ومتنافرة، وقد عملت فرنسا على خلق هوية بربرية صلبة متماسكة متجاوزة زمنيًا (ص 104). فـ "لم تكن القوة الغاشمة والمعرفة الثقافية الدقيقة استراتيجيات بديلة من الاحتلال، بل كانتا وجهان لعملة واحدة" (ص 105). ونلاحظ هنا مدى تأثير فلسفة ميشيل فوكو وفهمه لعلاقة السلطة-المعرفة في مقاربة الكاتب الذي يؤكد أن الاستعمار الفرنسي نقل هذه السياسة لاحقًا إلى سورية، عبر مقاربة المجتمع السوري الفسيفسائي هويتيًا. والغرض الرئيس من ذلك تأكيد عدم وجود مجتمع سوري حقيقةً (ص 106). بمعنى أن المجتمع السوري كان، وفق الخطاب الاستعماري الفرنسي، مؤلفٌ من مكونات تعيش حالةً من الصراع والفوضى، وهو في حاجة إلى وصاية، الأمر الذي أسست عليه فرنسا رفضها منح سورية الاستقلال (ص 163).

المفارقات والتناقضات تكمن، ونحن نتعرف إلى سياسات فرنسا في "تفخيخ خطابها" بشأن الدول التي استعمرتها من الداخل، في تمهيد الطريق لنزاعات أهلية دائمة ودول فاشلة. ففرنسا ذاتها تعتمد أحادية صلبة بشأن الهوية الوطنية، وهي تُعدّ من أشد دول الغرب رفضًا للتعددية الثقافية، بعكس النموذج التعددي الأنجلوسكسوني والإسكندنافي، وجوهر السياسة الفرنسية قائم على حسبان الإنسان الفرنسي نموذجًا لإنسان التنوير الكوني الأوحد، ما يقتضي أن أي محاولة للتمرّد على النموذج الفرنسي، وإن كان الأمر متعلقًا بفعل رمزي بسيط في الفضاء العام، كارتداء الحجاب، تعدّ محاولة انفصالية وتهديدًا للأمن القومي الذي لا تسامح فيه. والمشكلة التي تعنينا، في هذا السياق، تكمن في أن نفرًا من السياسيين والمفكّرين والناشطين والمهتمين السوريين بالشأن العام ما يزالون مُستَعْمَرين ومستلَبين لهذا الخطاب.

بحسب الكاتب، فقد عدّ الفرنسيون المسلمين السنّة في سورية تهديدًا لهم (ص 108)، وقد وجدوا في العلويون ما يمكنه تمثيل هوية مضادة، وأن يؤدوا دورًا في مواجهة الوطنيين السنّة من أبناء المدن، فعملوا على تشكيل هوية علوية صلبة. في ظل الفرنسيين، أصبح من الممكن الحديث، لأول مرة، عن وعي ذاتي جمعي للعلويين، باعتبارهم طائفة دينية وعرقية متميزة (ص 111). ونلاحظ هنا مدى التشابه في خلق هوية علوية صلبة في سورية، مع ما فعله الفرنسيون سابقًا بشأن البربر في بلاد المغرب. ولعله كان الأجدر بمؤلف الكتاب أن يتوسع حول شرح الدور الاستعماري في خلق هويات أقلوية صلبة أخرى في سورية. على الرغم من سياسات التقسيم الاستعمارية، فإن "الثورة السورية الكبرى (1925)" ضدّ الفرنسيين كانت أكبر دليل على قدرة السوريين على تجاوز الخطاب الاستعماري الفرنسي. وقد أشار الكاتب إلى أن التعارف السابق بين أبناء مشايخ الدروز وأبناء عشائر البدو وأعيان المدن، إبّان دراستهم في مدارس النخبة العثمانية، أسهم في التنسيق ضد الفرنسيين المستعمرين. وعلى الرغم من "إخفاق الثورة السورية الكبرى"، وفق الكاتب، فقد برزت قدرة السوريين على الانخراط في نضال مشترك ضد الاستعمار (ص 131).

يذكر الكاتب أيضًا مدى تأثير التعليم العصري، باعتباره قوة جاذبة للاندماج بين أبناء الوطن الواحد، في ذلك. ويعني التعليم الذي تلقّاه الجيل الجديد من الدروز والعلويين في دمشق، ما جعلهم أقرب إلى الكتلة الوطنية،

مقارنةً بمشايخهم التقليديين (ص 152- (154. ويشير الكاتب إلى أن جزءًا مهمًا من العلويين حاول مقاومة الخطاب الاستعماري الفرنسي، واصفين هويتهم الدينية بـ "العلوية المسلمة" في الدوائر الرسمية، ما أثار إرباكًا لدى سلطات الاستعمار الفرنسي التي سعت لترسيخ فصلهم عن مواطنيهم المسلمين (ص 155).

سورية بعد الاستقلال

كانت سورية أول بلد عربي يحقّق استقلالًا تامًا من الاستعمار عام 1946، وقد أعلن شكري القوتلي في خطاب الاستقلال أن السوريين أمة واحدة، وأنه "لا يوجد أقليات ولا أكثريات"(ص 176)، قاصدًا الأقليات والأكثريات الثقافية الجماعتية (طائفية، دينية، إثنية). يعكس خطاب القوتلي وعيًا بمدى خطورة الخطاب الاستعماري الفرنسي، إلا أن التركة الاستعمارية والفكر الانعزالي ظهر من جديد بُعيد الاستقلال، إذ شهدت الدولة السورية صدامًا بين دمشق ودعاة الحكم الذاتي العلوي ثم الدرزي لاحقًا. لقد شهد تاريخ سورية توترًا في علاقة المركز بالأطراف، ومن أمثلة ذلك التوتر بين الدروز في السويداء والقوّتلي ثم أديب الشيشكلي ثم البعثيين، وصولًا إلى الحكومة الانتقالية في عقب سقوط نظام الأسد، ما يعني وجود مشكلة بنيوية في مكونات المجتمع السوري ويستدعي بحثًا معمّقًا.

بحسب الكاتب، فإن انتشار الفساد والمحسوبية، والهزيمة في حرب فلسطين، دفعت حسني الزعيم، وهو من أصول كردية، إلى قيادة أول انقلاب عسكري في سورية سنة 1949. وقد كان للزعيم رؤية إصلاحية تحديثية في المجال الاجتماعي، مع اعتماده بشكل أساسي على ضباط جيش من الكرد والشركس. ثم، جاء انقلاب سامي الحناوي في العام نفسه بدعم من بغداد. يُلاحظ هنا أن معظم من تطرقوا لتاريخ سورية، ومن ضمنهم مؤلف الكتاب، يتجنب الحديث عن علاقة الزعيم ورئيس وزرائه (محسن البرازي) بإسرائيل، وهو ما ذكره شلومو نكديمون، في كتابه المعنون بـ **الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**[2]. ففي الفصل الثالث، نقف على إشارات مهمة بشأن علاقة الانقلابيين الأوائل (ولا سيما الزعيم والبرازي) بإسرائيل، أو على الأقل محاولات بعضهم تأسيس صلات بها.

كان أديب الشيشكلي، بحسب الكاتب، أول زعيم يدرك أهمية بناء المؤسسات في الدولة، مستلهمًا نموذج كمال أتاتورك، وقد رأى أن المجتمع مادة خام قابلة للتشكيل، وفق إرادة مؤسستية صارمة، ما أدى إلى غياب أي مساحة لمجتمع مدني يتوسط بين الدولة ومؤسساتها في عهده، ما أدى بدوره إلى إخفاقه في نهاية المطاف، فالاعتماد على مؤسسة الجيش وتجاهل الشرعية الشعبية جعلاه يخسر السلطة عند خسارته دعم الجيش (ص 249). وقد تعلم قادة البعث من العسكريين هذا الدرس لاحقًا، من خلال تعزيز شرعيتهم بدمج الريف ضمن الجهاز البيروقراطي للدولة، وبناء مؤسسات مجتمع مدني وسيطة وتابعة للبعث. وممّا يؤخذ على الكاتب، عند سرده تفاصيل حملة الشيشكلي العنيفة على الدروز في السويداء، اعتماده على مذكرات أمين أبو عساف، وهو ضابط درزي كان يخدم في دير الزور إبان الحملة، ما يعني أنه لم يشهد حملة السويداء، بل نقل معطياته عن شهود آخرين (ص (241.

مع نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، يُلاحظ الكاتب ظهور خطاب جديد أدّى لاحقًا إلى تحوّل جذري في فهم السوريين لماهية السياسية، وقد ظهر تحالف واسع من صناعيين برجوازيين وقادة عسكريين وراديكاليين يساريين وغيرهم، مجمعًا على أهمية فكرة العدالة الاجتماعية. إلا أن خطورة ذلك تمثلت، بحسب الكاتب، في أن هؤلاء أدركوا أن تحقيق العدالة الاجتماعية يحتاج إلى بناء دولة قوية، وأن ذلك لا يكون إلا بالسيطرة على هذه الدولة، وهو ما من شأنه تمزيق الدولة نفسها من الداخل (ص 268-269). وفي المرحلة التي تلت سقوط الشيشكلي، وصل الاستقطاب في الجيش إلى أشدّه، وكانت لحظة اغتيال عدنان المالكي إنذارًا بخطر محدق يهدد البلد، وهو ما جاء في سياق الاستقطاب الإقليمي بين القاهرة وبغداد. لقد لجأ البعثيون آنذاك إلى نظام جمال عبد الناصر لإنقاذ البلاد من التمزق، بحسب

(2) ترجمه بدر العقيلي (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1997).

الكاتب. إلا أن تجربة الوحدة أدت إلى انشقاقات في الحزب وظهور نسخة جديدة منه، وهي ما قادها ضباط ريفيون من أبناء الأقليات، ويتبنّون خطابًا اشتراكيًا متطرفًا قريبًا من الماركسية اللينينية وبعيدًا من رومانسية ميشيل عفلق (ص 334). لقد تبنى البعث الجديد، في مؤتمره القومي السادس، الاشتراكية وعدّها أولوية تسبق الوحدة العربية، وسادت قناعة بين قياداته العسكرية بأن الديمقراطية لعبة برجوازية للسيطرة على المجتمع. عمليًا، كانت لحظة انقلاب صلاح جديد لحظة الطلاق بين البعث، بصيغته العفلقية النخبوية الرومانسية، والبعث الجديد ذي الصبغة الاشتراكية المتطرفة مع هيمنة طائفية علوية (ص 346).

ينقل الكاتب وصف مطاع صفدي، الذي واكب التحوّل الطائفي للبعث، للقيادات البعثية العسكرية بأنهم "أشباه بعثيين طائفيون"، مشيرًا إلى أن البعث تبنى استراتيجية طائفية تقوم على تطهير الجيش من الضباط السنّة ومنعهم من دخول الكلية الحربية (ص 336). لقد ولّدت هذه الاستراتيجية الطائفية وقمع السنّة عنفًا طائفيًا مضادًا، فعند سؤال منفذ مجزرة مدرسة المدفعية في حلب سنة 1979، وقد راح ضحيتها عسكريون علويين، عن السبب الذي دفعه إلى ارتكابها، أجاب بأن تحويل الجيش إلى جيش طائفي، وإغلاق الباب أمام أي تغيير ممكن عبر السياسة، جعلا "القتل هو اللغة الوحيدة الممكنة للحديث مع الدولة" (ص394). ويؤكد الكاتب حقيقية مشاركة الإخوان المسلمين في العملية الانتخابية في سورية، منذ الأربعينيات حتى قدوم البعث الذي أتى على الحياة السياسية في سورية، فاضطر الإخوان، حينذاك، إلى العمل سرًا، بحسب الكاتب الذي يؤكد أنهم (الإخوان) رفضوا العنف في البداية، إلا أن عنف النظام والإعدامات الجماعية قرّبت بينهم وبين الطليعة المقاتلة، ولا سيما أن مجزرة حماة أظهرت مدى وحشية النظام، وأنه مستعدّ لفعل أي شيء للبقاء في السلطة. ويرى الكاتب أن سورية، بعد مجزرة حماة، تحولت إلى سجن كبير، مع هيمنة خطاب عبادة القائد الخالد (حافظ). وفي معرض تفسير الظاهرة الطائفية وهيمنتها في الجيش، يبتعد الكاتب عن التفسير العقائدي (الديني والطائفي)، لأنه لم يكن ثمة تكتلات علوية أو درزية أو أي تكتلات أقلوية في الجيش على أساس عقائدي أو مؤامرة أقلوية، مؤكدًا أن السبب يعود إلى الجو العام الذي كان مشحونًا بالقلق من المؤامرات، ما أدى إلى أن يكون بناء الثقة بين أبناء الطائفة أو المنطقة الواحدة أكثر أمانًا. بمعنى أن بنية معينة فرضت آنذاك هذه السياسات الطائفية. ويذكر المؤلف أيضًا أن ازدياد العلويين في مؤسسات الدولة جاء نتيجة التوسع الحكومي وتضخم الجهاز البيروقراطي، وهرب العلويين من الفقر في الريف إلى المدينة (ص 348).

إن سبب نجاح البعث في الاستمرار في الحكم، بحسب الكاتب، يتمثل في اعتماده ثلاث مسارات رئيسة في مشروع بناء الدولة، وقد استهدفت الجهاز البيروقراطي للدولة، والمجتمع المدني، والاقتصاد. فقد فصل البعث عددًا كبيرًا من المسؤولين الحكوميين، وأحل محلهم آلافًا من البيروقراطيين الجدد من أبناء الريف، فتضخم الجهاز الحكومي، من 34 ألف موظف سنة 1960، إلى 198 ألف سنة 1970. لقد أدى ذلك إلى تذمر في المدن من هيمنة العلويين في الجيش والحزب والجهاز الإداري للدولة. هنا، ينقل الكاتب عن سامي الجندي شهادته عن الكيفية التي أصبح بها "حرف القاف المزعج يهيمن على الشوارع والمقاهي الحكومية في دمشق" (ص 339-338)، وهو يعنى ما يميز لهجة العلويين في الساحل السوريين. استهدف المسار الثاني لبناء دولة البعث المجتمع المدني، عبر السيطرة على النقابات ودمجها بجهاز الدولة، لتحقيق أهداف الحزب. أما المسار الثالث، فقد استهدف الاقتصاد، عبر جعله تابعًا للدولة، من خلال تأميم البنوك وفرض قيود على النقد الأجنبي وخفض سقوف الملكية، ما عزز لدى البعثيين خطاب شيطنة البرجوازية وربطها بالاستعمار) ص 340-341).

سورية تحت حكم عائلة الأسد

يرى الكاتب أن حافظ الأسد أحدث مؤسسات قوية في سورية، إلا أنه قوّضها بالمحسوبيات و "الشلليّة" (ص 359). فقد تعلّم من تجارب سابقيه لتأمين حكمه، وبنى مؤسسات موازية ودوائر حكم متنافسة، وقد أخضعها جميعًا لهيمنته المباشرة. يؤكد الكاتب وجود البعد الطائفي العلوي لحكم عائلة الأسد، وأن مشاركة السُنّة في الحكم كانت صورية،

ما انعكس شعبيًا عبر التهكّم على وزير الدفاع السني، وهو مصطفى طلاس، علانيةً باعتباره "زيّر نساء"، بينما كانوا لا يجرؤون على ذكر قادة علويين أقل رتبةً، من مثل علي دوبا ومحمد الخولي (ص 370). يقرأ الكاتب أيضًا صراعات حافظ الأسد مع خصومه، بما هي صراعات على مستقبل سورية الاقتصادي والسياسي، أكثر من كونها صراعات على السلطة، ما ينطبق على صراعه مع صلاح جديد (ص 354) ثم صراعه مع أخيه رفعت (ص 412). وينفي الكاتب البعد الطائفي لتحالف حافظ الأسد مع إيران، ويرى أن الدافع كان استراتيجيًا، وأن الهدف منه كان التعويض عن خروج مصر من دائرة الصراع مع إسرائيل، مؤكدًا أن دوافعه كانت قومية (عروبية) وبراغماتية سياسية، لا دينية (ص 415). لكن الكاتب يبدو غير دقيق تمامًا في ذلك، ولا سيما عند الوقوف على حقيقة أنه لو كان تحالفه مع إيران سببه حقًا خسارة مصر في سياق الصراع مع إسرائيل، وأن دوافعه قومية، فلا شيء يسوغ له العداء مع النظام البعثي العراقي (القومي العروبي) المعادي لإسرائيل. كذلك، ضربه النشاط الفلسطيني التحرري المقاوم لإسرائيل في لبنان. ببساطة، يمكننا القول إن دوافع حافظ الأسد كانت البقاء في السلطة، ثم توريثها لأبنائه، وقد كان مستعدًّا لفعل أي شيء يساعده في ذلك، من مثل ضمان أمن الحدود مع إسرائيل وهدوئها طيلة عقود من حكمه وحكم ابنه بشار.

ترافقت السنوات الأولى من حكم بشار الأسد في سورية مع الاحتلال الأميركي للعراق، ما عزز الخطاب الأمني لنظامه، وسوّغ إرجاء الإصلاح، ولا سيما السياسي (ص 451). مع ذلك، فقد تبنّى نظام بشار سياسات ليبرالية في الاقتصاد، بينما استمرت الأجهزة الأمنية، "مثل ظل داكن يلقي بظلاله على ليبرالية السوق الاجتماعية" (ص454). بحسب الكاتب، لم يكن لدى المسؤولين السوريين تصوّر واضح عن ماهية "اقتصاد السوق الاجتماعي". ففي الوقت الذي أراد فيه النظام إدخال إصلاحات اقتصادية، احتفظ بالتزامه تجاه العمال والفلاحين، ما ميّز تجربته من تجارب كارثية أخرى في أوروبا الشرقية ومصر (ص 458). لقد عززت هذه السياسات، مع مرور الوقت، الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبات الفارق الطبقي شبيهًا بالفوارق التي سادت في سورية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (ص 462). تكمن المفارقة هنا في أن الفكرة المؤسسة للبعث انطلقت من قيم العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية، بينما عمل النظام الأسدي على ترسيخ كل ما يتناقض مع ذلك. ما يعني أن الكاتب لا يناقش سؤالًا مهمًا، وهو: هل أخفق حكم البعث في سورية بسبب عدم وفائه بالتزام مبادئه، وتحوّله مع قادته العسكريين إلى حالة طائفية أقلوية، أم أخفق بسبب مشكلات عميقة كامنة في مبادئه ذاتها؟

لقد كانت الانتفاضة (الثورة) السورية (2011-2024) من أبرز الأحداث في تاريخ البلاد المعاصر. وبحسب الكاتب، فإن عدة عوامل أدت إليها، وأبرزها الضمور المؤسساتي وسحق الحياة السياسية، وتعزيز النزعات الطائفية وغياب المناقشات العامة (العلمانية)، إضافةً إلى تعزيز التفاوت الطبقي بصورة حادة ومتسارع، فضلًا عن هيمنة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة (ص 479). يتبنى الكاتب نظرية انقسام في صفوف النظام السوري مع بداية الانتفاضة، ما بين تيار يؤيد الحل السياسي، ويمثله فاروق الشرع، وفريق آخر يدعم الحل الأمني، ويمثله كل من آصف شوكت وماهر الأسد، إلا أن الكفة رجحت عند النظام لصالح الحل الأمني منذ منتصف سنة 2012، عبر تبني معادلة صفرية، شعارها "الأسد أو نحرق البلد" (ص 504). لقد وصل الصراع إلى أشده في سنة 2015، إذ بات الوجود المادي لسورية ككيان موحّد مهددًا، بخاصة مع تبني النظام مقاربة "سورية المفيدة" الاستعمارية، عند انحسار سيطرته على يقارب 20-30 بالمئة من مساحة سورية (ص 508). لكن تدخل إيران (وروسيا) قلب المعادلة لصالح النظام، وظهرت كيانات ذات توجه إثني انعزالي. ويقرّ الكاتب، في معرض حديثه عن تجربة الحكم الكردي في أجزاء كبيرة من الجزيرة السورية، بأن شعارات (وقيم) المساواة بين الجنسين والتعددية والإدارة الذاتية ما هي إلا واجهة (مزيفة) تخفي السيطرة الحقيقية لحزب العمال الكردستاني (ص 518).

انتصار الثورة وسقوط الأسد

كان لانتصار الثورة وسقوط النظام أسباب كثيرة، ومن أبرزها الضعف البنيوي لجيشه، وتغيير التوازنات الدولية التي أضعفت حلفاءه الروس والإيرانيين، ومهّدت الطريق للتحالف الذي قادته هيئة تحرير الشام، بقيادة الرئيس أحمد الشرع (ص 526). يؤكد الكاتب، في معرض تحليله لما حدث عند السقوط، أن الشرع، على الرغم من خلفيته الجهادية، قد وضع نفسه منذ البداية ضمن السياق السوري، مبتعدًا من "نموذج الاغتراب الراديكالي النمطي لتنظيم القاعدة" (ص 527)، وأنه حاول منذ البداية استخدام القوة الناعمة لترسيخ قَبول محلي لسلطته، بعيدًا من تكتيكات العنف التي انتهجها تنظيم القاعدة سابقًا. يلاحظ الكاتب أيضًا أن الشرع بدا منفتحًا في خطابه بعد التحرير، متسائلًا: هل كان ذلك مجرد خدعة لإقناع الغرب برفع العقوبات، أم أن الهيئة تعلّمت الدرس (درس الحكم والحوكمة) فعلًا بعد تجربة الحكم في إدلب (ص 528). يقرّ الكاتب بمدى الصعوبات التي من شأن أي حاكم جديد في دمشق أن يواجهها، مهما كانت هويته، بعد أن ترجم النظام السابق شعار "الأسد أو نحرق البلد" إلى واقع كارثي. وفي ختام تأريخه واستقراء أحداث مئتي عام من التاريخ السوري، يؤكد الكاتب أن أبرز التحديات التي تواجه مستقبل سورية هي نفسها التي واجهتها تاريخيًا. يتمثل التحدي الأول في رغبة الحكام في فرض رؤيتهم الخاصة على المجتمع، في ظل مناطق تطالب بحكم ذاتي. التحدي الثاني، وهو مرتبط بالأول، يتمثل في أن تترجم رغبة الحكام أحيانًا إلى سياسات عنيفة لفرض هذه الرؤية، ما من شأنه أن يولد عنفًا طائفيًا وإثنيًا ويزيد من الانقسام المجتمعي. أما التحدي الثالث، فهو العدالة الاجتماعية، بخاصةٍ في ظل التفاوت الحاد في التنمية بين المركز والأطراف.

خاتمة

استطاع الكاتب (دانيال نيب) تقديم تاريخ موجز موضوعي إلى درجة كبيرة، إلا أن الكتاب يبقى تقليديًا، من ناحية تبنيه التحقيب التاريخي السياسي، وتركيزه على البعد السياسي كعامل أساس في تشكيل التاريخ السوري.

لقد أثبت الكاتب قدرة عالية على الاستفادة من مصادر متنوعة، بخاصةٍ قدرته على توظيف مصادر سورية محلية ودمجها في إطاره التفسيري وسرده لتاريخ سورية. لقد اتخذ الكاتب المنهج البنائي إطارًا نظريًا، في مقاربته للميكانيزمات الحاكمة للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة وتفسيرها، وكان مخلصًا لهدفه الأساس، من خلال منح فاعلية أكبر للشعب السوري في تفسير تاريخ بلاده. ولعلّ أهم طرح شدّد عليه الكاتب، وهو الخبير في علاقات السلطة-المعرفة الاستعمارية، ولا سيما في سورية، ما يتمثل في تسليطه الضوء على الخطاب الاستعماري الذي رسخته فرنسا حول التنوع الاجتماعي الفسيفسائي في سورية، كخطاب بديل من وجود مجتمع سوري منسجم هويتيًا وثقافيًا. إنه الخطاب الذي هيّأ الشروط لنزعات انفصالية إثنية ودينية وطائفية. هذا الطرح مهم جدًا، في ظل تبني نخب سورية للخطاب الذي يمثله، ولا سيما من دعاة الحكم الذاتي والفدرالية والانفصال على أسس إثنية وطائفية. عمومًا، نجد في الكتاب، ما يشير إلى دروس مهمة في التاريخ السوري، ما يمكن عدّه دعوة موجهة إلى الباحثات والباحثين، للاشتغال في تاريخ سورية، من أجل فهم حاضرها والمضي بها إلى مستقبل أفضل. وبما أن سورية قد تحرّرت من الاحتلال الأسدي وقبله من الاحتلال الفرنسي، يجدر بنا أن نحرّرها معرفيًا من الأطر الاستعمارية والاستلاب لها ولآثارها التي تسربت إلى عقولنا، فالحرية المعرفية شرطٌ من شروط الحرية السياسية.